صندوق استثمار بنك الاسكندرية الأول

EFG HERMES
المجموعة المالية هيرميس

ALEXBANK
بنك الإسكندرية

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر-١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٣٥٨,٩٨ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤,٠٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية

تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الالكتروني	http://www.alexbank.com/En

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٢	-٤,٩%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	١٥,٨%
منذ التأسيس	١٢٣٣,٧%

توزيع الأصول

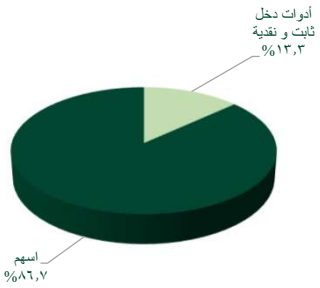

الاداء

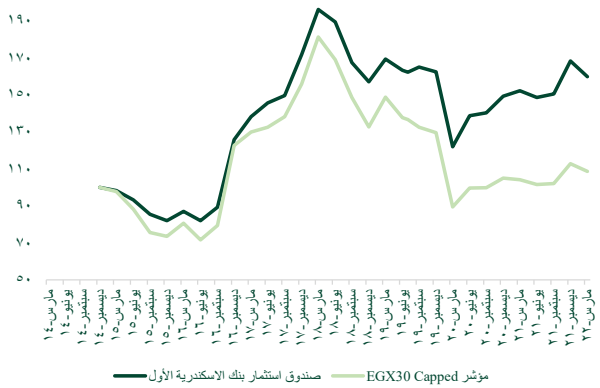

تحليل السوق

أداء الربع الأول من عام ٢٠٢٢:

السياسة الاستثمارية

انخفض مؤشر EGX30 Cappedبنسبة ٣,٦٪ في الربع الأول من ٢٠٢٢ ، ومع ذلك ، نلاحظ أن السوق قد انخفض بالدولار الأمريكي بنسبة ١٧,٢٪ بسبب انخفاض قيمة الجنيه بنسبة ١٤,١٪. ونلاحظ أن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة قد انخفض بنسبة ٢,٥٪ في مارس ، مما يشير إلى الأداء السلبي منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسبة ٧,٣٪.

ارتفعت أسعار الطاقة و السلع في جميع أنحاء العالم عقب اندلاع الحرب بين روسيا و أوكرانيا و قيام الدول الغربية بفرض العديد من العقوبات الاقتصادية على روسيا و تقييد حريتها في المعاملات التجارية. من الجدير بالذكر أن أسعار الطاقة المرتفعة هي المحرك الرئيسي للتضخم العالمي المرتفع والذي كان له تأثير على أسعار العملات ومعدلات الفائدة في الأسواق الناشئة خلال الأشهر القليلة الماضية. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تعاني البلاد المستوردة للنفط من ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري، في الوقت الذي من المتوقع أن يتجه بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية تقشفية مما يؤدي إلى تدفقات مالية محدودة في الأسواق الناشئة من قبل المستثمرين الأجانب.

الجدير بالذكر أن الجمع بين ارتفاع أسعار الطاقة والمخاطر السياسية العالية وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية يؤدي دائمًا إلى ضعف التدفقات النقدية إلى الأسواق الناشئة. لذلك ، نعتقد أن مصر ستواجه مشكلتين رئيسيتين خلال عام ٢٠٢٢: ١) ارتفاع عجز الحساب الجاري نتيجة ارتفاع أسعار السلع ، خاصة القمح والذرة مع انخفاض عدد السياح الروس ، و ٢) قلة مصادر التمويل الأجنبي.

و بناء عليه قام البنك المركزي بالسماح بخفض قيمة الجنيه في حدود ال١٤% كنوع من المرونة في سعر الصرف من اجل امتصاص الصدمات الاقتصادية و الحفاظ على القدرة التنافسية لمصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. كما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على عائد الإيداع و الإقراض ب١,٠% و هو ما يعد اول رفع لأسعار الفائدة منذ ٢٠١٧.

رؤية مدير الاستثمار بالعوامل الداخلية و التي قد يكون لها تأثير على السوق المصري

نعتقد أن انخفاض قيمة الجنيه و ارتفاع أسعار السلع الأساسية سيؤدي إلى موجة من التضخم في الفترة القادمة مما سيؤدي إلى قيام البنك المركزي في الاستمرار في سياسته التقشفية و رفع اسعار الفائدة مجددا. و رغم أن هذا الاتجاه قد يؤثر على نسب النمو في الاقتصاد بصورة عامة إلا أن تأثيره على أداء أغلب الشركات المقيدة في البورصة المصرية يعتبر إيجابي بناء على الافتراضات التالية:

ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة الطلب على قروض رأس المال العامل ، مما يؤدي إلى زيادة حجم الميزانيات وقوائم الدخل للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. يساهم هذا القطاع بحوالي ٤٥-٥٠٪ من المؤشر.

ارتفاع أسعار الطاقة و انخفاض قيمة الجنيه: نلاحظ أن حوالي ٢٠-٢٥٪ من مؤشر EGX30يتركز في أسهم الطاقة التي تستفيد من الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، وتستفيد أيضًا من خفض قيمة الجنيه المصري نظرًا لقيام هذه الشركات بتصدير نسب كبيرة من انتاجها وفقا للأسعار العالمية كما أن مبيعاتها المحلية تقع وفقا لسعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة بـ١٠٠ نقطة مما يعني أول ارتفاع منذ شهر مايو ٢٠١٧، ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٩,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ١٠,٢٥%، علاوة علي ذلك انخفضت قيمة العملة المصرية بحوالي ١٥% لترجع إلي مستوي عام ٢٠١٨ بهدف الحفاظ علي السيولة الأجنبية في السوق المحلي والحفاظ علي ثقة الأسواق المالية العالمية في مصر. وأخيرا ذكر البنك المركزي أن مرونة سعر الصرف عامل مهم للحفاظ علي القدرة التنافسية للبلد.
- أعلنت الحكومة عن خفض نمو إجمالي الناتج المحلي المستهدف للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من ٥,٧% إلى ٥,٥% نتيجة لتأثيرات الحرب الأوكرانية الروسية على الاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة عن خطتها لتحديد الميزانية لمواجهة تداعيات الحرب.
- بدأت مصر في مناقشة قرض محتمل جديد مع صندوق النقد الدولي، حيث أضافت الحرب الأوكرانية الروسية مزيدًا من الضغوط على الاقتصاد المصري. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن موظفيه يعملون عن كثب مع السلطات المصرية للتحضير لبرنامج يساعد على توفير الاستقرار الاقتصادي المستدام، مع التأكيد على أن مرونة سعر الصرف ضرورية لامتصاص الصدمات الخارجية في أوقات عدم اليقين، وأن السياسة المالية والنقدية الحكيمة ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.
- أودعت المملكة العربية السعودية ٥ مليار دولار في البنك المركزي المصري مع أجل استحقاق سنة واحدة قابلة للتجديد بناءً على اتفاق متبادل. علاوة على ذلك، يهدف صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIFإلى جذب استثمارات بقيمة ١٠ مليار دولار بالتعاون مع الصندوق السيادي المصري. وأوضحت الحكومة المصرية أن الاستثمارات هي جزء من حزمة مشروعات سعودية ستقام في مصر على أن يعلن عن التفاصيل في أسرع وقت ممكن.
- أعلنت الحكومة عن توقيع صفقات استثمارية مع قطر بقيمة ٥ مليار دولار. ولم تذكر الحكومة أي تفاصيل عن صفقات الاستثمار الموقعة، مشيرة فقط إلى أن البلدين سيشكلان لجنة مشتركة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات.
- أعلن البنك المركزي انخفاض الاحتياطي الأجنبي من ٤١ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢، إلى ٣٧ مليار دولاو ويعتبر هذا أول مرة لانخفاض الاحتياطي الأجنبي منذ ٢٢ شهر.
- ارتفع معدل التضخم إلى ١٠,١% في مارس من ٨,٨% في فبراير مما يشير إلى أعلى معدل تضخم شهري منذ يونيو ٢٠١٩، وبالمقارنة بمتوسط معدل تضخم يبلغ ٦,٥% خلال الـ٨ أشهر من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بمتوسط ٤,٥% في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. كان الارتفاع في معدلات التضخم مدفوعاً بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية التي زادت مدفوعة بنطاق واسع من الزيادة في الفواكه والخضروات بشكل أساسي.